دور المؤسسات التعليمية في تحقيق الأمن المجتمعي في عصر العولمة

The role of educational institutions in achieving societal security in the era of globalization

سارة أوجحيح

جامعة باتنة1، الجزائر، sara.oudjhih@univ-batna.dz

مخبر الأمن والتنمية في المتوسط :إشكالية وحدة و تعدد المضامين

تاريخ الإرسال: 2021/03/15 **تاريخ القبول:** 2021/03/23 **تاريخ النشر:** 2021/04/01

ملخص:

إن العولمة كظاهرة مست كل جوانب الحياة وانعكست آثارها على الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات خاصة الدول العربية حيث أنها أصبحت مجالا حيويا مرتبط بحياتنا بشكل مباشر، خاصة تلك المرتبطة بالقيم المجتمعية والتي أصبحت خطر على عادات وتقاليد التي نشأ عليها المجتمع حيث تهدف هاته الورقة البحثية الى التركيز على دور المؤسسات التعليمية في تحقيق الامن المجتمعي في ظل الانتشار المتسارع لتداعيات العولمة، فالحفاظ على الأمن المجتمعي يتحقق بالدور الذي تلعبه المؤسسات التربوية و ذلك من خلال التعرف على الامن المجتمعي و أهم المقتربات المفسرة له، وكذلك ابراز الآثار التي افرزتها العولمة على الأمن المجتمعي، ومن ثم معرفة دور المؤسسات التربوية في حماية الامن المجتمعي، باعتبارها اللبنة الأساسية في بناء وغرس القيم المجتمعية في الفرد وحمايتها من القيم الدخيلة على المجتمع.

الكلمات المفتاحية: *المؤسسات التعليمية؛ الأمن المجتمعي؛ العولمة.*

Abstract:

Globalization as a phenomenon touches all aspects of life and its effects are reflected in the political, economic and cultural conditions of societies, especially the Arab countries, those linked to societal values which have become a threat to the customs and traditions that the society has grown up on, where these The research paper focused on the role of educational institutions in achieving societal security. Preserving community security is achieved by the role played by educational institutions by identifying community security and, as well as the effects of globalization on Community security, and then knowing the role of educational institutions in protecting them, as it is the basic building and instilling societal values in the individual and protecting them from other values to society.

Keywords: *Educational institutions; Community security; Globalization.*

* المؤلف المرسل: سارة أوجحيح، sara.oudjhih@univ-batna.dz

مقدمة:

تعتبر العولمة من اكثر المفاهيم و المصطلحات استخداما في عصرنا الحاضر، بل اكثر قضايا العصر المثارة على نطاق العالم الواسع، فالعولمة هي ظاهرة أفرزتها الثورة المعلوماتية والتكنولوجية في ظل النظام العالمي الجديد، الذي اتاح للولايات المتحدة الامريكية و دول الغرب السيطرة الكاملة و الهيمنة على العالم، وفي كافة المجالات السياسية و الإقتصادية و التقنية و العسكرية، وقد اهتم المفكرون بهذه الظاهرة لما قد يترتب عليها من تداعيات ونتائج تؤثر على الناس في شتى مناحي الحياة وبصفة خاصة على هويتهم الثقافية، وثقافتهم القومية وذاتيتهم الوطنية ومعتقداتهم الدينية، حيث تلعب المؤسسات التربوية دور جوهري باعتبارها هي اللبنة الاساسية في المجتمع وهي التي تغرس القيم والعادات في الفرد وهي التي توجه سلوكيات الافراد فصلاح الفرد من صلاح المنظومة التربية.

إشكالية الدراسة : ما الدور الذي تقوم به المؤسسات التربوية لتوجيه سلوك الفرد و تحقيق الأمن المجتمعي في ظل تحديات العولمة؟

الفرضيات :

- ✓ لمواجهة تحديات العولمة على المستوى المجتمعي يجب تفعيل دور المؤسسات التربوية.
- ✓ التجديد في المناهج التعليمية يؤدي الى مواجهة تحديات الأمن المجتمعي في تسارع انتشار العولمة.

المنهجية : لدراسة هذا الموضوع تم الإعتماد على المنهج التحليلي،و المقترب المجتمعي،حيث تم تقسيم الدراسة الى:

1. العولمة و الأمن المجتمعي.
2. تداعيات العولمة و أثارها على الأمن المجتمعي.
3. المؤسسات التربوية كأداة لحماية الأمن المجتمعي.

1. العولمة و الأمن المجتمعي

قبل التطرق الى دور المؤسسات في الحفاظ على الامن المجتمعي يجب التعرف على الاطار المفاهيمي وتحديد المفاهيم الأساسية للدارسة حيث سنتطرق لمفهوم العولمة ومفهوم الأمن المجتمعي وكذا اهم المقتربات المفسرة له.

أ. مفهوم العولمة:

يثير مصطلح العولمة (GLOBILIZATION) جدلا واسعا على الساحة العالمية في مختلف مجالات الحياة السياسية و الإقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و التربوية، حيث تتعدد زوايا دراستها، والتعامل معها واختلاف المواقف حولها، مما جعل الإلمام بكل أطراف الظاهرة و ابعادها المتشابكة والمتقاطعة امر صعب، ما استوجب علينا البحث في الظاهرة و معرفة ابعادها لتحليلها بالطريقة السليمة والصحيحة فعلى الرغم من تعدد المفاهيم في الصياغة، إلا ان دلالة المفهوم تشير الى أنها " عملية تحول تكنولوجي واقتصادي وإجتماعي

وثقافي فهي تقلل من التوازن الداخلي للأقاليم عامة وللدول في حد ذاتها (Zangin & Wzhar Naji , 2020 p.998)، وهذه العملية تدعم نطاقا معقدا من العلاقات المتبادلة المحكمة التي تحل فيها شبكات الإتصال محل الأقاليم و تصبح الدولة فيها مجرد نظام بيروقراطي يعمل على تحسين الأداء الاقتصادي و التنافس التجاري و يقلل بالتدريج تأثير الدول في الإهتمام الشعبي أو الجماهيري، و برزت العولمة اقتصاديا من خلال تداخل اقتصاديات دول العالم، و توحيد الأسواق و مناطق الإنتاج حيث يقول الدكتور أحمد بن راشد بن سعد قد تعددت تعريفات العولمة، فهناك من يعرفها بانها : "تشكيل و بلورة للعالم كله بوصفه مكانا واحدا، وظهور لحالة إنسانية عالمية واحدة "، و هناك من قال أنها تعني في جوهرها رفع الحواجز و الحدود أمام الشركات و المؤسسات و الشبكات الدولية الإقتصادية و الإعلامية و الثقافية كي تمارس أنشطتها بوسائلها الخاصة، و تحل محل الدولة في ميادين المال و الاقتصاد الثقافة و الإعلام (أبو بكر 2007، ص. 6).

فانطلاقا من هذه الرؤية فإن العولمة هي تتويج للنظام الأسمالي والقيم الليبرالية الغربية على مستوى الكون ما يفتح المجال لهيمنة ثقافية و اشكال أخرى من الهيمنة.

حيث ذكر الدكتور جعفر شيخ إدريس :"أن العولمة في اساسها تصير عالمية، فهي وصف لعمل مستمر تدل عليه كلمة(GLOBALIZATION) لكنها في الوقت نفسه وصف لبعض نتائج التعولم، كنتيجة نهائية مثالية للتعولم ان تكون التجارة فيه مفتوحة و متيسرة بين كل بلدان العالم، و أن يسود فيه نظام إقتصادي واحد ونظام سياسي واحد، وأن تسود فيه عقيدة واحدة، و تكون للناس فيه قيم مشتركة في مسائل عامة كحقوق الإنسان، و ان تشمل ايضا أدب عالمي واحد يتذوقه الناس كلهم، ويسود فيه نظام تعليمي واحد على ان تكون هذه الامور التي تعولمت مناسبة للناس من حيث كونهم بشرا و كذا مساعدتهم على تحقيق طموحاتهم المادية و الروحية، أي أن تكون للعالم حضارة عالمية واحدة. (غربي، ص. 19)

حيث نجد في أغلب الأحيان بكونها ظاهرة إقتصادية تتحدد خصائصها في بروز الأسواق العالمية للسلع و رؤوس الاموال و في ايجاد نظم الإنتاج المدمجة . ولكن العولمة تتطلب وجود عناصر مجتمعية اكثر شمولا حتى لا تقتصر على البعد الإقتصادي فقط، حيث تعمل العولمة على انتقال الأفكار و المعلومات و الأمراض و المشكلات الإجتماعية لكن أثرها يتمثل في كونها تعمل على إنتاج الهويات و المؤسسات العابرة للحدود (زرنوفة 2002، ص.12).

فالعولمة لا تعمل على ايجاد عالم موحد كما يعتقد البعض فهي ليست مرادفا لتعبير عالم واحد بل هي تسعى الى إيجاد نظام متشابك لعوالم متصلة او مرتبطة فيما بينها، فالعولمة الثقافية لا تنتج ثقافة عالمية، و لنها تنتج كوكبا تختلط فيه الثقافات، فالعولمة ليست تحدي إقتصادي او سياسي او تقني فقط بل هو تحدي إنساني عامة و تعليمي و تربوي و ثقافي و لغوي أيضا (العلا 2004، ص. 34).

ب. الأمن المجتمعي:

يشكل الأمن المجتمعي بعدا أساسيا في الامن الانساني،فهو يعنى اساسا بخلق توازن فعلي بين الخصوصية الدينية و اللغوية و الفكرية و بين الاندماج القومي للمواطنين في بناء مجتمع تعددي و عادل، اي انه يعنى بقدرة المجتمعات على اعادة انتاج أنماط خصوصيتها في اللغة و الدين، و الأعراف و التقاليد، وكذا

مواجهة التهديدات التي تؤثر على انماط هوية المجتمعات و ثقافاتها، في ظل مجتمع تعددي وعادل،دون الاخلال بالتوازنات التي تحكم منطق الاندماج القومي للمواطنين داخل دولهم، لا يوجد تعريف موحد للأمن المجتمعي وهذا تبعا لتعدد جوانبه و أبعاده الى جانب وجود اختلافات كثيرة و متعددة المنظور من طرف الباحثين و الدارسين في العلاقات الدولية و المنظمات الدولية و لعل الأصح لفهم الأمن المجتمعي هو التطرق الى اقترابات تحليلية لإعطاء صورة واضحة و مفهومة حيث سنتطرق الى ثلاث مقتربات اساسية : المقترب الكلي المقترب المتوسط ومقترب التحليل الجزئي.

✓ **المقترب الكلي لتحليل مفهوم الأمن المجتمعي:**

تظهر هنا محاولة المفكر البريطاني الشهير باري بوزان فحسبه فإن مفهوم الأمن قد استخدم عن طريق الخطأ في الدراسات الاستراتيجية التي يهيمن عليها المنظور قصير المدى و الأهداف السياسية، بشكل اضفى عليه مظهر من الإتساق الغير مستحق و اخفى وراءه مشكل التناقضات التي تشهدها العديد من الدول على مستوى بيئاتها الداخلية.

حيث يرى بوزان ان الحفاظ على مفهوم الأمن بمعناه التقليدي يعتبر تجاهلا للتطورات في واقع العلاقات الدولية، و تجاوز التعبير الرئيس المتمثل في تزايد الإعتماد المتبادل و الترابط بين الدول، حيث ان الأمن لم يعد اختصاصه الوحيد المسائل العسكرية فقط بل يجب ان يجد له تطبيق على المرجعيات الاخرى و هذا باعتبار ان الدولة لم تعد الموضوع المرجعي للأمن باعتبار أن الدولة لم تعد الموضوع المرجعي للأمن (Mcsweny 1990, p. 80)من هذا المنطلق اجرى بوزان تقسيما قطاعيا للمسائل الامنية في كتابه الشهير " الناس الدول و الخوف " فأعتبر بذلك أول من ادخل مفهوم الأمن المجتمعي في الدراسات الأمنية عندما استخدم هذا المصطلح لأول مرة في عام 1991 و هو يعتبر الامن المجتمعي هو قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الهوية الوطنية و الدينية و العادات و التقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها، وكذا التهديدات التي تؤثر في انماط هوية المجتمعات و ثقافاتها (منغير 2014، ص.12).

إلا أن دراسة بوزان عانت ضعف بإعتباره ركز على النهج الدولاتي للأمن بإعتبار أن جميع قطاعات الأمن هي أدوات لأمن الدولة، حيث يقر بأن الأمن المجتمعي جزء مهم و لايتجزأ من أمن الدولة، و ان الحد من التناقضات بين أمن الدولة و أمن المجتمع هو شرط مسبق لنجاح السياسة الامنية الوطنية. (منغيز 2014، ص. 13).

✓ **مقرب التحليل المتوسط:**

في ظل خصم ظهور خطابات للأمن تحمل رؤى جديدة لسد الفجوة بين تغيير ملامح التهديدات والإتساق الغير مبرر الذي ظلت تسير عليه الدراسات الأمنية، حيث كانت كوبنهاجن هي السباقة الى اتخاذ الخطوة الأولى في الإدلاء بالتمييز بين الدولة و المجتمع، بحجة أن الدراسات الامنية بحاجة الى إعتماد فهم لـ ازدواجية الأمن، باعتباره ينطوي على مزيج من امن الدولة المتعلق بالسيادة و أمن المجتمع المرتبط أساسا بالحفاظ على الهوية، هذا الارتقاء بالمجتمع الى مستوى كائن مستقل للأمن هو ما شكل تحولا كبيرا في التفكير الذي كان يركز طوال الوقت على أمن الدولة و كيفية بلوغه(علاق،ص.335).

فالإنطلاقة الفعلية للأمن المجتمعي كانت مع مدرسة كوبنهاغن التي قامت بطرحه عام 1993 مع الإفراج عن كتاب " الهوية، الهجرة، جدول أعمال الأمن الجديد في أوروبا "خاصة عبر اعمال وويفر التي شكلت قطيعة مع التحليلات المركزية الدولاتية لبوزان، أين استعان وبيفر و آخرون بالبعد المجتمعي الذي كان تابعا للدولة في كتاب " الناس، الدول و الخوف " كأحد قطاعات أمن الدولة، و عطوه وضعا جديد ل " كائن للأمن " لوجوده بشكل مستقل عن الدولة و بقائها (أبو جودة2008، ص.50).

و يعتقد وبيفر أنه يمكن استقاء مفهوم الامن المجتمعي وذلك من خلال التمييز بينه و بين الأمن السياسي و الذي يعنى بالإستقرار التنظيمي للدول نظم الحكومات و الايديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها في حين يعنى الأمن المجتمعي بالحفاظ على الهوية و الانسجام المجتمعي، و يمكن أن تشكل الدولة فيما وسيلة لحفظ قيم المجتمع، ثقافته، لغته و هويته كما ان بقاؤه لا يعتمد على السيادة الإقليمية للدولة، بل بقاؤه هي مسألة هوية فحسب وبيفر أن المجتمع يتركز أساسا حول الهوية و حول التصور الذاتي للمجموعات و الأفراد باعتباره أعضاء في مجتمع واحد(الأيوبي 2008،ص.65).

- ✓ **مقترب التحليل الجزئي:**

يهتم هذا التحليل بالكيفية التي تنظر بها منظمة الأمم المتحدة و الهيئات التابعة لها لمفهوم الأمن المجتمعي فحسبهم هو مفهوم مستمد من مفهوم الامن الإنساني، حيث يعتبر امتداد لنموذج التنمية الإنسانية في المسائل الامنية لإهتمامه بالإنشغالات الشرعية للناس العاديين الذين يتوقون للأمن في حياتهم اليومية حيث يؤكد جراهام وبوكو أنه بدلا من اهتمام الأمن بالأفراد بصفتهم مواطنين، فإنه ينظر اليهم من خلال مقاربة الأمن الإنساني على أنهم أشخاص هذا ما يعني أن الفرد أصبح ضمن مفهوم الأمن الإنساني متكاملا و ذو هوية مستقلة، وهو الفاعل الوحيد الذي يؤخذ في الحسبان طالما امنه هو الغاية النهائية التي تسخر كل الادوات و الفواعل الخرى لتحقيقها(Tadjbakhsh 2007, p. 13) .

فحسب هذا المقترب فالأمن المجتمعي يركز على نوعية حياة الأفراد، ووجودهم كأعضاء ضمن مجموعات : الأسرة، المجتمع، جماعة اثنية أو دينية أو لغوية و التي اعتادت ما تشكل مصدر أمن لأعضائها، لكنها في بعض الأحيان تكون سببا في التهديد الذين يتعرضون له، حيث يظل التهديد الأخطر للأمن المجتمعي هو ما تقوم به بعض المجتمعات التقليدية من مهاجمة بعضها البعض في إطار سعيها للتنافس على الفرص المحدودة، لاسيما في ظل وجود صعوبات إقتصادية التي قد تدفع في اتخاذ هذه المنافسة طابعا خطيرا و عنيفا، يؤدي في نهاية المطاف الى وقوع صدامات إثنية (بن عبد الرزاق2017،ص.41).

فحسب هذا المقترب فالأمن المجتمعي محوره الأساسي هو الانسان، فالفرد هو الكائن المرجعي الوحيد الذي ينبغي حماية أمنه.

2. تداعيات العولمة و أثارها على الأمن المجتمعي :

لقد أفرزت العولمة تداعيات على مختلف الابعاد السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية حيث سيتم التطرق اليها كل بعد على حدى:

أ. **البعد الاقتصادي** : برز مفهوم العولمة بداية في المجال الاقتصادي و اتضح ايضا أن العولمة تحكمها في الأساس أهدافا اقتصادية، و يعرف صندوق النقد الدولي و هو احد أدوات العولمة الاقتصادية فالعولمة هي تزايد الإعتماد الإقتصادي المتبادل بين بلدان العالم بوسائل متعددة منها زيادة حجم و تنوع معدلات السلع و الخدمات عبر الحدود و التدفقات الرأسمالية الدولية.

حيث يقول جورج طرابيسي " العولمة هو اختزال العالم في بعده الاقتصادي و تحويل جميع مظاهر الحياة الى مسائل اقتصادية و ربما تحديد الى بضائع، فالعولمة إذن تبضيع للعالم و تحويل الى سوق، و من ثم تنصيب السوق ملكا على كل شيء، هذا ما اكده فرانسيس فوكوياما في كتابه " نهاية التاريخ " و الذي جاء فيه بأن النظام الاقتصادي الأمريكي (الرأسمالي) هو أفضل الأنظمة و يجب أن يسود العالم كله، مما جعل العولمة مرادفة لمصطلح (الأمركة) (ادريس، ص. 27).

حيث يمكن ذكر أدوات العولمة الاقتصادية في النقاط التالية:

- ✓ المؤسسات المالية الدولية فالصندوق النقد الدولي و البنك الدولي عند تقديم القروض قصد تحرير التجارة و خصخصة الاقتصاد.
- ✓ الاتفاقيات العالمة للتعريفات الجمركية و التجارة (GATT) هدفها الرئيسي هو تحرير التجارة الدولية من كافة القيود المفروضة.
- ✓ الشركات المتعددة الجنسيات التي تقوم بعمليات الانتاج الاسمالي من المركز و توزيعه على مختلف دول العالم و من ثم السيطرة على وسائل الإنتاج و السلع و الخدمات و توزيعها و نشرها و احتكارها.
- ✓ الخصخصة التي تتمثل في دفع الاقتصاديات القومية للدول باتجاه القطاع الخاص بدلا عن القطاع العام من خلال خصخصة كل مؤسسات القطاع الحكومي ما يستوجب عنه في نهاية الامر إلغاء دور الدولة القومية في المجال الاقتصادي.

ب. **البعد السياسي** :أما فيما يخص المجال السياسي للدولة لم يعد محصورا في حدودها و شعبها بل أصبح المجال السياسي للدولة مرتبط بالمجال السياسي الدولي و يتأثر به سواءا رغبت الدولة ام لم ترغب به مما يشكل قيودا على الدولة، حيث نجد الدكتور امين جلال يقول بان الدولة القومية لم تحد في الوحدة و المركز و أنها لا تملك مسؤولية كاملة على أفرادها و امنها و بيئتها و حتى مصيرها و مستقبلها، و حتى إن كانت تدعي انها تمارس هاته النشاطات نظريا الا أنها من الناحية العملية لم تعد قادرة على ممارسة مهامها،لان هناك وحدات اخرى غير الدولة وحدات دولية كالمنظمات الدولية و الإقليمية و الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الغير الحكومية، ومن هنا نلاحظ ان عولمة السياسية أصبحت ترتبط بالمجال السياسي العالمي والذي تستمد حضوره من بروز مؤسسات و قضايا و مسؤوليات و قوانين و ازمات عالمية تتطلب إدارة عالمية تطرح حلولا تتخطى الدول كبيرة أو صغيرة (غليون، 2005، ص. 20).

جـ. **البعد الإجتماعي** : تتحد معالم العولمة الاجتماعية و معالمها من خلال مؤتمرات دولية كان الغرض من انعقادها تأطير الانماط السلوكية التي تتعارض مع الانسانية و الديانات السماوية و نشرها وتقنينها لتصبح

ملزمة على الدول و المجتمع الدولي، حيث نجد في عام 1994 عقد المؤتمر العالمي للسكان و التنمية في القاهرة وفي 1995 مؤتمر المرأة، كل المؤتمرات التي أطرتها الأمم المتحدة لتأخذ طابع العالمية من خلال شعارات الامم المتحدة لأجل تحسين اوضاع العالم في المجالات المختلفة في ظاهرها إلا انها في حقيقتها ما هيا إلا أداة و وسيلة يستخدمها النظام الجديد للسيطرة على العالم فكريا من خلال تأطير السلوك الإجتماعي و استبعاد الجوانب الاخلاقية في السلوك (ريحان2007، ص. 45).

ففي مجال الأسرة و التي تعد اللبنة الاساسية فالمجتمع اصدر مؤتمر بكين مجموعة من التوصيات التي تدعو الى نشر التعلم الجنسي وادماج كل اشكال الانحراف الاخلاقي من الزنا الى الشذوذ لتصبح اوضاعا طبيعية فبجانب الدعوة ايضا الى الاجهاض مما يؤكد الدعوة الى تغيير مفهوم الاسرة بصورة سلبية مما يهدد بقائها.

هـ. البعد الثقافي :إن الثقافة في الخصوصية التاريخية للأمم فالعولمة الثقافية تعني ذلك الاختراق الثقافي و الذي يحدث انكماش لخصوصية الثقافة للأمم هذا لأجل نشر ثقافة واحدة كونية على مختلف دول العالم حيث أوضحت لجنة اليونسكو العالمية التي أعدت لمؤتمر السياسات الثقافية من اجل التنمية و الذي انعقد في ستوكهولم عام 1998 والذي جاء فيه أن التنميط الثقافي أو التوحيد الثقافي للعالم يتم باستغلال ثورة من خلال شبكة الاتصالات العالمية و عن طريق هيكلها الإقتصادي الإنتاجي و المتمثل في شبكات نقل المعلومات و السلع حيث اتضح من خلال هاته الوسائل و الوسائط و الشبكات التي تتضمن عملية الغزو الثقافي لأجل محو الموروث الوطني للدول، و نشر قيم جديدة لا تم للقيم القديمة بصلة (حيفر2015، ص. 06).

إن الاختراق الثقافي الذي تمارسه العولمة يريد إلغاء الصراع الايديولوجي و يحل محله الإختراق الثقافي الذي يستهدف الأداة التي يتم بها تأويل الحاضر و تفسير الماضي و التشريع للمستقبل، ففي زمن الصراع الإيديولوجي كانت وسيلة تشكيل الوعي هي الايديولوجية، أما في زمن الإختراق الثقافي فوصيلة الادراك هي الصور السمعية و البصرية التي تسعى الى تهميش الوعي، فوسائل هذا الإختراق الثقافي تتمثل فب إشاعة مصطلحات جديدة ذات مفاهيم و مضامين جديدة و السعي لنشر انظمة و مؤسسات تعليمية عن طرق الأفلام و المسلسلات و غيرها من البرامج التلفزيونية و المحملة بأساليب التفكير و السلوك الغربي، حيث يمر الإختراق الثقافي عبر ثلاث مراحل أساسية و يمكن تلخيصها في 3 نقاط:

-تفقد الدولة القومية ثقافتها تحت ضغط الإختراق الثقافي العالمي و تبدأ بالتخلي تدريجيا عن خصائصها الثقافية لصالح الثقافة العالمية (حيفر 2015، ص.07).

-ظهور الشرخ و التصدعات الثقافية و الحضارية و ظهور الثقافات الوطنية للدول و الشعوب عاجزة بمقابل تظهر ثقافة العولمة بأبهى صورها.

-ظهور روابط وجسور و ادوات تحليلية مهمتها الرئيسية إيجاد معايير و قيم يتم استخدامها للعبور الى الثقافة العالمية.

فالعولمة الثقافية تستهدف أنماط الإستهلاك في الذوق و المأكل و الملبس و توحيد طريقة التفكير وحتى اللغة و قيم السلوك الغربية هذا ما ذهب اليه ابن خلدون في مقولته الشهيرة "المغلوب مولع أبدا بتقليد الغالب في زيه و نحلته و وسائل عوائده، و في نفس الإطار يرى توماس فريدمان أن العولمة الثقافية هي الى حد بعيد اللانتشار لما يعرف بالأمركة، حيث أن الولايات المتحدة هي التي تملك وسائل القوة الشاملة . فالعولمة عند فريدمان لها ثقافتها الغالبة الخاصة بها، هذه الثقافة التي تميل نحو إيجاد التجانس الذي يحدث في السابق على نطاق إقليمي بينما تنمو الثقافة الآن بإتجاه التجانس العالمي.

3. المؤسسات التربوية كأداة لحماية الأمن المجتمعي:

يواجه عالمنا اليوم الكثير من التحديات التي تعترض مسيرة حياته، ويعاني من تغيرات سريعة طرأت على شتى مناحي الحياة الإجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الثقافية، مما اوجب على المؤسسات التعليمية على خلاف أنواعها و مستوياتها أن تواجه هذه التحديات بتبني وسائل تربوية معاصرة وأنماط غير مألوفة،و إن تكيف نفسها وفق ظروف العصر و مقتنياته و هذا لأجل مواجهة التحديات و مواكبة التطورات الحاصلة، حيث أضحى التعليم أداة من أدوات الحركة و التغير و إكساب المهارات و الإتجاهات المختلفة التي تمكن الأفراد من النمو الحقيقي، فمن اهداف التعليم اليوم تنمية الوعي و الإدراك لدى الافراد المجتمع بما يدور حولهم وتوجيههم للعيش في مجتمع متغير و متجدد، وبما أن العالم يعيش ثورة علمية وتكنولوجية كبيرة، كان لها تأثير على جميع نواحي الحياة المختلفة، ما اوجب من المؤسسات التعليمية البحث عن أساليب ونماذج تعليمية وتربوية جديدة لمواجهة العديد من التحديات على المستوى العالمي اذ انه يوجد في كل ثقافة من الثقافات العالمية و في كل نظام من نظم معارف الأمم الكبيرة بعض العناصر المفيدة واخرى ضارة حيث هناك أمور تتوافق مع ثقافتنا وهناك أمور لا تتوافق معها لذا يجب أخذ ما يفيدنا وينفعنا فقط لتكون ذو خصوصية لمجتمعاتنا لا تابعة لاحدى الدول . (احمد والشريفين 2010، ص. 260).

أ. المؤسسات التعليمية و الأمن المجتمعي :

إن المؤسسة التربوية هي الحيز الذي يساعد المتعلم على طلب المزيد من العلم المفيد و اكتساب السلوك الحسن و السير نحو الفضائل، فالأسرة تحتضن الأطفال فتنمي فيهم النهج القويم و السلوك الحسن منذ نعومة أظافرهم، ثم يأتي دور المدرسة تلعب دور كبير في منح الطالب العلم و المعرفة و مضاعفة وعيه، فيرتقي الطالب الى مرحلة عالية في مجال التعليمي و السلوكي.

حيث لم تعد المؤسسة التربوية على اختلاف أنواعها و مظاهرها مظهر من مظاهر الرفاه التعليمي بل هي ضرورة مهمة في التربية المعاصرة اذا استخدمت بالاتجاه الصحيح الذي ينشر الوعي و الثقافة في ربوع المجتمع، فالتربية لها الأثر المباشر في اعداد الفرد و تشكيل شخصيته من خلال عمل تلك المؤسسات التربوية التعليمية في المحيط الذي نعيش فيه، نظرا لأهمية المؤسسة التربوية فقط أعطاه الفكر التربوي دورا بارزا من خلال ايصال المادة التربوية الى الفرد في المجتمع المعاصر، و بذلك تدفع العملية التربوية للوقوف بوجه نشاط عولمة الثقافة الغربية و تخلخلها في المجتمع الإسلامي المعاصر (بن علي العمري 1432-1433هـ،ص.126).

فالتربية و التعليم هما المخزون الاستراتيجي لمواكبة التطورات الحاصلة واللحاق بركب الحضارة الانسانية، وهما الأساس في بناء الفرد و المجتمع، و إلا لما كانت التربية قد حظيت بمكانة داخل دساتير الدول والهدف المبتغى من كل عملية تربوية هو تكوين هوية ثقافية سليمة الجذور و الإعداد لبناء مجتمع متوازن له جذور حضارية، يتميز افراده بشخصية قوية قادرة على مواجهة التطورات الحاصلة نتيجة العولمة حيث أن نجاح الرسالة التربوية تقع على كاهل المعلم باعتباره هو القدوة في المدرسة، فنجاح الرسالة التربوية مرتبط به اساسا و مرهونة بقدراته على غرس التربية الاخلاقية و الثقافية و العلمية في النفوس الناشئة، و تنمية أطره المعرفية و المهاراتية، (ادريس 2005، ص.06) الأمر الذي ينعكس أثره بشكل مباشر على المجتمع و على مكوناته المختلفة وصولا لتطوره و لحق ركب حضارته الإنسانية التي تعيش اليوم حالة من المعقول و اللامعقول معا الممكن و الغير الممكن، و المتمثلة في العولمة و نتاجها المعرفية و التكنولوجية، هنا ما يستوجب إعادة النظر في البنى التحتية المعرفية و الهياكل التربوية باعتبارها أساس لتحقيق الأمن المجتمعي فهي التي تبني ثقافة للأفراد ما يجعلهم متمسكين بقيمهم و متأقلمين مع الواقع الجديد الذي افرزته العولمة فالتعليم تغيير من محاولة انتاج جيل مبدع مبتكر للمعرفة العلمية يحقق نقلة نوعية حضارية عن طريق الاعداد الجيد للمعلمين من اجل التفاعل مع التكنولوجيا و تقنياتها و استغلالهم لكم هائل المتدفق لهم من الأنترنت و الفضائيات لرفع مستوى المنظومة التربوية،كما من الضروري ادخال العولمة و مضامينها ضمن المنظومات التربوية كي لا يعيش الطالب و المعلم حالة انفصام على الواقع الحقيقي (العامر 2004، ص.06).

فالمدرسة هي المحيط و البيئة الاجتماعية التي تبني الفرد وتغرس فيه القيم المجتمعية بما تماشى مع عادات و تقاليد المجتمع فالعالم العربي يشعر بنوع من الخوف في ظل تواجد وتسارع انتشار العولمة من خلال الفضائيات و الانترنت فقدان التربية الاخلاقية التي اعتاد المجتمع الإسلامي بها،فبذلك تعتبر التربية هي الرهان الأساسي لتقدم و تطور المجتمعات والوسيلة المتاحة للتخليص من الهيمنة و التبعية فعصر تحديات العولمة.

ب. التجديد في المناهج التعليمية حاجة حضارية و تربوية لمواجهة تحديات الأمن المجتمعي:

إن المنهاج بالمعنى العام يعتبر مسارا و هو ما تختصره لفظة السيرة الذاتية (The curriculum) أما في التربية فهو مسار التكوين، و المنهاج في البلدان الأنجلوساكسونية يشير الى المسار التربوي المقترح على المتعلمين أما في البلدان الفرانكفونية فهو مرادف لبرنامج الدراسة أو البرنامج بشكل عام، و المنهاج يعبر عن الاجراءات المحددة سلفا، لتهيئ أنشطة بيداغوجية، فهو اذن خطة عمل تتضمن الغايات و المقاصد و الأهداف و المحتويات و الأنشطة التعليمية و الأدوات الديداكتيكية و طرق التعليم و أساليب التقييم،فالمنهاج التعليمي معيار يحدد ما يجب أن يكون،وهو فرع من التربية، كما أنه يتأثر بجميع ما تتأثر به التربية، و هو الذي يترجم الفلسفة التربوية للدولة الى اجراءات تطبيقية في القسم الدراسي و من ثم ينبغي أن تجدد مناهجها (البكري و وسام،ص.46).

فالمناهج التعليمية الحاضرة ينبغي أن تتشرف المستقبل،حيث سنكر أهم العناصر التي تتوفر لعملية تجديد المناهج في ظل تحديات العولمة :

- ✓ **المناهــج ينبغي أن تستغرق الأبعاد الكبرى للعولمة** : يجب أن تتضمن المناهج المستجدات الحاصلة

مختلف المجالات، فالمنهاج ينبغي أن يخضع عناصره و أهدافه و محتوياته و طرائق التدريس فيه و عمليات التقويم لمجموعة من الدراسات التحليلية و التقويمية تكون شاملة أي يجب وضع دراسة لا تغفل أي عنصر حيث يجب مراعاة الأبعاد التالية (عمروس و العمري 2018،ص.251):

- البعد الداخلي : و يتعلق بطرائق التدريس و الوسائل و الأنشطة التعليمية التي تحقق أهداف عولمة المنهاج .

- البعد الموضوعي : و يهتم بالقضايا و الموضوعات التي يتم دراستها.

- البعد الزماني : و يتضمن رط الماضي بالحاضر و المستقبل .

- البعد الكوني : و هو البعد المكاني و يشمل الأحياء و الأشياء.

✓ **النظرة الموضوعية الشاملة :** وهذا ما يتعلق بما يتعلمه تلاميذنا، فينبغي أن ينشأو ا على النظر الى الموجودات و الظواهر نظرة شاملة أي ألا ينخدعوا بالمظاهر الباهرة، فتعميمهم جواذب العروض عن حقائق الأشياء وهذا من خلال تدريبهم على التحليل و التقييم و التقويم.

✓ **تقويم المناهج و التخطيط لها باستمرار:** من بين أهم المؤشرات العالمية لنجاح المؤسسة التربوية تتمثل في :

- الأداء بشكل منتظم.

- التخطيط المستمر لرفع المستوى لتحقيق الأحسن و الأشمل و الأفضل.

- تحليل و تقويم جميع المواد التعليمية للوقوف على مدى قدرتها على مواكبة العولمة بمفاهيمها و قيمها، وعلى ما تتضمنه هذه المناهج من المفاهيم المرتبطة بالعولمة مثل الهوية الثقافية، التعاون الدولي، القرية الكونية.

- تحليل القيم التي ينتجها النظام التعليمي من حيث مواكبتها للحياة المعاصرة و مدى تعايشها أو صراعها مع الآخرين(خلالفية و عشوي،ص.124).

فبناءا على هاته المؤشرات يتم وضع قرارات السياسة التربوية و لتوضيح الرؤية أكثر حول ما يتم المحافظة عليه و ما يتم تغييره.

✓ **المنهاج الوظيفي الذي يراعي مواصفات الإنسان المراد تحقيقه في غرس مفهوم الهوية الثقافية:**

دور المنهاج في تفهم العولمة من خلال ابراز مفاهيم الهوية الثقافية عند التلاميذ، و تأكيد اختلافاتها من الشعوب، من اهم ما يجب القيام به و يذكر طعيمة متغيرات معاصرة تخلق لدى الشعوب الإحساس بالهوية الثقافية:

- التأثير الثقافي العالمي الواسع المدى لعدد معين من النماذج الثقافية.

- نمطية الأدوات و أساليب الحياة التي تطرحها طرق الإنتاج.

- تهالك أو زوال بعض القيم الإنسانية التقليدية و صعوبة ايجاد قيم جديدة، الناتجة عن العولمة.

إن تأكيد الحق في الإختلاف و التنوع القافي بعد المواجهة الواعية التي تقتضي مبادئ الإنتقاد الواعي لما يطرح من فكر و غيره، مع الإيمان بمنطق الإختلاف بين الثقافات و التأكيد على التواصل الحضاري نو الثقافي و الإستفادة المتبادلة بين حضارات الشعوب(زيدا 2019،ص.176) .

✓ **التوجهات الجديدة في التخصصات** : من خصائص منهاج القرن القادم أن يحضر لتعليم المواد التعليمية جملة من المواد التي تعتبر حاجة ملحة لمعايشة العولمة و مستجداتها، أن يكون استشرافيا لا استهلاكيا و من بين هذه المواد :

- تكنولوجيات المعلوماتية و الحواسب و الليزر.

- التكنولوجيات الطبية و الإحيائية و البيئية.

- التربية المقارنة و التربية العالمية.

- العلاقات الدولية و الثقافات المقارنة.

✓ **التعلم الذاتي** : إن الانفجار المعرفي الذي يشهده العالم حاليا جعل الرسالة التقليدية لمؤسسات التعليم النظامي تتضاءل يوما بعد يوم، حيث لم تعد قادرة على تزويد المتعلم بكل شيء معرفة و قيم اتجاهات و مهارات، لذلك يجب على المنهاج التعليمي أن يفعل دور المتعلم في التعليم و جعله مشاركا فاعلا، و كذلك جعل المتعلم يعتمد على نفسه في طلب العلم من مصادره و توجيه المتعلم لمهارات و أدوات التعلم(خلايفية وعشوي،ص.126).

✓ **تأكيد المنهج المتكامل بين التفكير و الوجدانيات** : يجب أن تركز المناهج التعليمية على وظيفة التفكير لدى التلاميذ، لا على نتاجات التفكير، و كذلك الإستفادة من الخبرات و الاستراتيجيات في وضع المناهج لأنها هي الأساس الذي يستعين به الإنسان في عمليات التوافق و التكيف في حياته المعاصرة و كذلك غرس و تنمية القيم، حيث دعا التقرير العالمي لرصد التعليم لسنة 2016 الى تسيير اكتساب مجموعة من القيم و الاتجاهات للتعايش مع مستجدات العولمة بكل تجلياتها و هذا ما أكده في مشروع (2017-2022) و التي تمثلت في (زايدا 2019،ص.179):

- تفتح العقل للتعبير و الإبتكار .

- الوعي بالحقوق الإنسانية و الإحساس بالمسؤولية و العدالة الإجتماعية.

- قبول الفروق الثقافية و التعددية و التعايش معها.

- روح التعاون و الرعاية بين الجنسين.

- الإحساس بالإلتزام نحو حماية البيئة و التنمية المستدامة .

فمنهاج كل أمة، وفي أي زمن ينبغي أن يحرص على غرس قسمة الإصالة و المعاصرة في عقول الأجيال القادمة، وهي أن تعيش وتتعايش هي من أهم النقاط التي يجب الأخذ بها و توظيف الاختصاصات الأدبية والعلمية معا.

خاتمة:

مما سبق نستخلص أن العولمة ظاهرة تتداخل فيها امور كثيرة منها الإقتصاد الثقافة و الاجتماع فالعولمة لها ايجابيات و سلبيات ينبغي علينا حصرها بشكل مستمر و مختلف فالأصعدة الاقتصادية و الثقافية و السياسية فالمجتمعات العربية مازالت في غمار المنافسات الايديولوجية الرافضة للعولمة من دون دراسة كافية لقوانينها، او التيارات التي تقبلها دون شرط او قيد إلا أنه في الفترة الاخيرة بدأت دراسات جادة و رصينة للعولمة وتيارات تنادي بعدم مواجهة العولمة و رفضها باعتبارها واقع بل يجب التفاعل الحي و الخلاق معها، فنأخذ من الأخرين ما لا يخالف ديننا و عاداتنا و تقاليدنا و الاستفادة من العولمة أي الأخذ بالجانب الايجابي لها.

فالمؤسسات التعليمية لها دور فعال في الحد من تداعيات العولمة و تحقيق الأمن المجتمعي وذلك من خلال نقاط أساسية و التي سيتم عرضها في شكل نقاط أساسية:

- ✓ تلعب المؤسسات التعليمية دور مهم في ترسيخ القيم و المبادئ التي نشأ عليها المجتمع وكذا التماشي مع ظاهرة العولمة ما يخدم مصالحها أي الاكتفاء بالصالح و الإستغناء على ما لا يصلح .
- ✓ يجب إجراء دراسة تحليلية للمناهج التعليمية الحالية و تقويمها على ضوء مفاهيم العولمة من خلال أداتين أداة تحليل المحتوى الشامل و أداة التقويم تشمل معايير ثبتت صلاحيتها .
- ✓ أن يكون المنهاج التعليمي يستوعب العولمة بمختلف مجلاتها و ان يتماشى معها .
- ✓ في ظل التسارع الرهيب للتكنولوجيا و انتشار العولمة بسرعة يجب أن تكون هناك دورات مراقبة للمنهاج دورية لما يتوافق مع الواقع الجديد، و أن يتسم المنهاج بالمرونة لا الثبات .
- ✓ تأسيس نظام تربوي قوي و سياسات تعليمية واضحة و مستقرة من خلال بناء مناهج تعليمية جديدة .
- ✓ تحديد الهدف التربوي للمؤسسة التعليمية، لأن تحديد الهدف يجعل القائمين على المؤسسة يسيرون وفق خطة واضحة المعالم تتحقق من خلالها الأهداف المنشودة .

قائمة المراجع:

1. الأيوبي،محمد ياسر .(2008). النظرية العامة للأمن :نحو علم اجتماع أمني .لبنان :المؤسسة الحديثة للكتاب.
2. أبو جودة، الياس .(2008).جودة الأمن البشري و سيادة الدول .لبنان : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشرو التوزيع .
3. ابو بكر،رفيق. (2007). "مخاطر العولمة على الهوية الثقافية للعالم الإسلامي". مجلة دراسات الجامعة الإسلامية العالمية.

4. ابو العلا،محمد.(2007). ديكتاتورية العولمة : قراءاة تحليلية في فكر المثقف . القاهرة : مكتبة مديولي.
5. ادريس، جعفر .(1422). "العولمة و صراع الحضارات ".مجلة البيان، العدد 220.
6. البكري،أحمد و وسام طلال . "العولمة واثرها في المستقبل التعليمي للغة العربية و هويتها ".مجلة جسور المعرفة،العدد 04.
7. بن عبد الرزاق،حنان .(2016-2017) . "تأثير المأزق الأمني الإثني على الإستقرار الداخلي للدولة –دراسة للنموذج الإسباني منذ 1936-".أطروحة دكتوراه . كلية الحقوق والعلوم السياسية .جامعة محمد خيضر بسكرة.
8. بن صالح،العامر عثمان. (2004) . "دور المؤسسات التعليمية في تحقيق الأمن الخلقي و المجتمعي في عصر العولمة"، مجلة المجتمع و الأمن.
9. جميلة،علاق ."الأمن المجتمعي :مقاربة في المفهوم و العناصر ".مجلة البحوث السياسية و الإدارية،العدد 1.
10. حيفر، نسيمة أمل .(2015)." العولمة الثقافية و اثرها على هوية الشعوب العربية ". اعمال المؤتمر الثامن التنوع الثقافي.
11. خلايفية،محمد و عشوي عبد الحميد ."مناهج التعليم الجزائرية :الحاجة لإعادة البناء من أجل معايشة تحديات العولمة (مقاربة في فلسفة التربية)".مجلة التربية و الصحة النفسية،العدد07.
12. زيدا،حسين حسين .(2019). "دواعي تعزيز ثقافة الحوار المجتمعي في البيئة المدرسية ".مجلة الحكمة للدراسات التربوية النفسية،المجلد7،العدد2.
13. زرنوفة،صالح سالم .صالح سالم.(2002). العولمة و الوطن العربي . القاهرة : جامعة القاهرة.
14. عمروس، عمارة و العمري منير .(2018) . "العولمة بين الإندماج و تهديد الأمن المجتمعي للجزائر ".مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد 02.
15. غربي،محمد ."تحديات العولمة و اثرها على العالم العربي" . مجلة الاقتصاديات شمال افريقيا،العدد 06 .
16. غليون، برهان . العولمة و اثرها على المجتمعات العربية .فرنسا : دراسات الشرق المعاصر في جامعة السربون.
17. ماشي بن صاحب بن علي العمري .(1432-1433 ه) ".دور المؤسسات التربوية في مواجهة بعض مظاهر العولمة من منظور التربية الإسلامية ".اطروحة لنيل ماجستير . كلية التربية .جامعة أم القرى.
18. مساعدة،وليد أحمد و الشريفين عماد عبد الله .(2010)." العولمة الثقافية رؤية تربوية اسلامية ".مجلة الجامعة الاسلامية.
19. منغير،سناء. (2014) ." التنوع الثقافي من منظور الأمن المجتمعي ". رسالة ماجستير .كلية الحقوق و العلوم السياسية .جامعة سطيف 2.
20. نايف،فوز عمر الريحان .(2007). " العولمة و اثرها على عملية الاصلاح الديمقراطي" .أطروحة ماجستير .كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية. فلسطين.
21. Mcsweny.b.(1990). security identity and interests a sociology of international relation.united kingdom :combridge university press first published .
22. Tadjbakhsh.s.(2007).humain security concepts and implication.USA and Canada .
23. Zangin, M Awdel & Naji M Odel & W Zhart F Saadi .(2020)." The Rise of the Globalization and its effect on the autonony of state and political economy" . Journal of Critical Reviews,vol 07 ,issue6.